العولمة وسيادة الدولة الوطنية

د .مازن غرايبة(*)

مهما تعددت التسميات التي تطلق على الواقع الذي يعيشه العالم الآن، سواء أطلق عليه « الاعتماد المتبادل » (Interdependence) أو « ما بعد الحداثة » (Post- Modernity) أو « نهاية التاريخ » (End of History) أو « الاندماج المكثف » (Deeper Integration) أو « العولمة » (Globalization) ، فإن نقطة الانطلاق لكل هذه التسميات هي أنها جميعا تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات، وتشير إلى العملية التي يتم من خلالها تأثر المجتمعات والأفراد في كل مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة حتى في أبعد نقطة من نقاط الكون. ولئن نظر المفكرون إلى العولمة على أنها حقبة تاريخية، أو ظاهرة اقتصادية، أو هيمنة أمريكية، أو ثورة المعلومات والتكنولوجيا، فإن الأمر الواضح والجلي أن هذه المدلولات جميعها تجمع على أنه في عالم اليوم أصبح من العسير فصل الداخل عن الخارج، أو الوقوف عند حدود سياسية، أو فصل التشابك بين المجتمعات، إلى الحد الذي دفع الكثيرين لوصف عالم اليوم على أنه « قرية كونية (Global Village) أو « جيران في عالم واحد » (Global Neighborhood) أو حتى « عالم بلا حدود » (Borderless World).

(*) أستاذ بجامعة الكويت. ورقة قدمت إلى مؤتمر « الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة » 22 ـ 23 أكتوبر 2003 الجزائر العاصمة ـ الجمهورية الجزائرية.

فالعولمة كما يقول مالكوم واترز (Malcom Waters) هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع واحد »[1]. وسواء اتفقنا مع مقولة واترز أم اختلفنا، تظل الحقيقة التي لا مجال لإنكارها، هي أن عمليّات الاندماج الاقتصادي على المستوى العالمي أصبحت حقيقة واقعة، وأنه ترتب على ذلك تنامي في عمليات انتقال السلطة عموديا بين الدولة الوطنية والمؤسسات الفوق قومية، مما أدى إلى إعطاء فرصة لظهور أعداد وأشكال متزايدة من هذه المؤسسات.

لقد عملت العولمة على التقليل من أهمية المكان في العلاقات الدولية، وأنتجت سياسات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مستقلة ومناقضة، في كثير من الأحيان، لسيسات الدول الوطنية، مما فتح المجال للحديث عن تراجع في قوة الدولة الوطنية، وقدرتها على مواجهة ما تطرحه العولمة من تحديات ومخاطر.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل أثر العولمة على الدولة الوطنية، بشكل عام، وعلى سيادتها بشكل خاص، وذلك من خلال استعراض الاتجاهين الرئيسين حول أثر العولمة على الدولة وسيادتها كما جاءت في أهم الأدبيات، ثم من خلال طرح السؤال: هل تعمل العولمة باتجاه الحفاظ على الشكل الحالي للدولة ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي نحن بصدد مشاهدته على المدى القصير أو المتوسط ؟ تجمع عالمي أم دولة من نمط آخر ؟

من خلال استعراض أهم الأدبيات في مجال العلاقة بين العولمة والدولة الوطنية، يمكن تحديد اتجاهين رئيسين في هذا المجال: إتجاه يرى أن

الدولة في ظل العولمة ظلت هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأنها لم تفقد الكثير من دورها. أما الإتجاه الثاني فهو يرى خلاف ذلك، فالدولة في ظل العولمة بدأت بالتآكل وبتراجع دورها وسيادتها. وفي الصفحات التالية سوف نتحدث عن كل اتجاه من هذين الاتجاهين بشيء من التفصيل.

1 ـ الاتجاه الأول : العولمة واستمرارية الدولة الوطنية وسيادتها

يرى أنصار هذا التيار أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل تعود في جذورها إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وخلال الخمسينات والستينات، التي شهدت قرنًا من التكامل الاقتصادي الدولي، ويذهب بعضهم إلى القول أن التجارة بين الدول الأوربية لم تصل إلى المستويات التي كانت عليها قبل عام 1914 إلا في مطلع السبعينات من القرن العشرين.(2) ويرون كذلك أن تلك الحقبة التاريخية شهدت تكاملا اقتصاديا مضطردا ونموا كبيرا في حجم التجارة وانسيابا كبيرا في رؤوس الأموال. وهم يرون أن تلك البيئة التي عاشت ضمنها الدولة الوطنية، لم تضعفها بل على العكس زادت من قوتها وظلت قادرة على التعامل مع معطيات ذلك الواقع. ويمثل هذا التيار مجموعة كبيرة من المفكرين من أمثال بول هيرست وج. ثوومبسون (P. Hirst & G. Thompson) في كتابهما (Globalization In question, 1995) وروبرت كوهين وهيلين ملنر (Robert Keohane & Helen Milner)في كتابهما (Internationalization & Domestic Politics, 1996) وروبرت بوير ودانيال دراش (Robert Boyer & Daniel Drache) في كتابهما (State Against Markets ; The Limits of

Globalization, 1996) وانتوني جدنز (Antony Giddens) في كتابه (Modernity and Self- Identity,1991) ومايكل مان (Michael Mann) في كتابه (State In Europe & other Continents) . هؤلاء يتفقون جميعا على أن هناك القليل من التغير أصاب مركزية الدولة الوطنية وأهميتها في النظام الدولي، ويرون أنها مازالت الفاعل الرئيسي في النظام الدولي.[3]

ويدلل الباحث الإنجليزي مايكل مان على ذلك باستعراضه لثلاثة ظواهر رافقت العولمة لكنها لم تضعف الدولة الوطنية، بل على العكس عززت من قوتها على الرغم من بعض التغير الذي أصاب بعض وظائفها في مجال تفاعلها مع بيئتها الخارجية[4]، فيشير :

1 ـ إلى حقيقة أنه منذ عام 1950 لم تختف من النظام الدولي دولة واحدة (باستثناء فيتنام الجنوبية واليمن الجنوبية اللتان تعرضتا لعملية دمج وتوحيد) وعليه فإن الواقع يشير إلى أن هناك تزايدا في أعداد الدول عما كانت عليه في السابق، فالإحصاءات تشير إلى أن عدد الدول الجديدة التي ظهرت منذ عام 1900 بلغ حوالي 100 دولة، وأن هناك 41 من هذه الدول ظهر في الفترة 1985 ـ 2000، وهي المرحلة التي يعتبرها أنصار العولمة مرحلة انتعاشها وصعودها.

2 ـ أن واقع التفاعلات الدولية الحالي يشير إلى غلبة المشاعر القومية على التكامل الاقتصادي عندما يحدث بينهما التصادم، فالتكامل الاقتصادي الذي حدث في الاتحاد السوفيتي السابق أو يوغسلافيا أو تشيكوسلوفاكيا

تراجع أمام إلحاح النزوع القومي لتشكيل دول قومية مستقلة ذات سيادة، كما أن النزوع الانفصالي في ايلندا أو كوبيك أو الباسك أو تركيا أو الشيشان، ظل متواصلا رغم الترابط الاقتصادي الذي يعتبره أنصار العولمة مؤشرا على تراجع مكانة الدولة الوطنية.

3 ـ أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تراجع الصراع الإيديولوجي من ناحية ولكنه أجج الصراعات الثقافية أو الحضارية من ناحية أخرى، والتشكيل الثقافي أو الحضاري هو أقرب في مضامينه إلى الدولة القومية منه إلى إطار نظامي تاريخي آخر.

إن مؤيدي هذا الاتجاه يرون أيضا أن العولمة لم تؤدي إلى انهيار أو اختفاء مفهوم السيادة القومية، فما زال المفهوم قائما ومازالت الدولة القومية ذات السيادة موجودة، بمعنى أن التطورات التكنولوجية المتلاحقة لم تكن بمثابة نفي للسيادة القومية، فالسيادات القومية مازالت منظمة في دول ذات سيادة، وإن الدول القومية ما تزال تمثل الوحدة الأساسية والإدارة الجغرافية العليا في أي مجتمع وإن السيادة الوطنية ما تزال تحمل معاني خاصة خصوصا في دول العالم الثالث[5].

وبهذا السياق يؤكد بريجينسكي أنه وعلى الرغم مما تعرضت له الدول الوطنية من آثار فرضتها التطورات التكنولوجية، إلا أن ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها، فلم تكن الدولة القومية في أي يوم أقوى مما هي عليه الآن، فما زالت هي التي تقرر الحرب أو السلم كما لا يزال الإنسان يعرف نفسه بقوميته التي يرى فيها البيئة التي يلجأ إليها لإبراز خصوصيته

وهويته، فكلما إزداد تطور التعاون بين الأمم واتسع، كلما لجأت الأمم إلى الخصوصية القومية[6].

ويذهب البعض من أنصار هذا الاتجاه إلى القول أن الدولة القومية واستمرار سيادتها هو أمر في مصلحة العولمة ومؤسساتها، وأن الدولة القومية ذات السيادة مطلب لا يمكن لمؤسسات العولمة التنازل عنه للأسباب التالية :

1 ـ *حاجة مؤسسات العولمة إلى مجتمعات مستقرة سياسيا واجتماعيا* وثقافيا حتى تتمكن من العمل بأمن لتحقق أهدافها ومصالحها وتحقيق أرباحها، فالدولة عند إمانويل والرشتاين (**E. Walestien**) « ضرورة لتحقيق التوسع والاندماج الرأسمالي »[7].

2 ـ *كلما زاد الصراع بين مؤسسات العولمة للسيطرة على الأسواق* فإن حاجتها للدولة تزداد لدعمها محليا حتى تستطيع مواجهة المؤسسات الأقوى والأكبر.

3 ـ *أنه مهما بلغت مؤسسات العولمة من قوة ونفوذ*، فإنها لن تفكر في تحمل مسؤولياتها ما يحدث من تطورات وتحولات خارج نطاق مشروعاتها ومصالحها التي تخرج عن نطاق اختصاصها حتى أن قادة هذه المؤسسات هم أول من يطالب بتدخل الدولة إذا حدثت أي ضائقة اقتصادية أو صعوبة في ممارستها لأنشطتها.

نستنتج من هذا أن أنصار هذا الاتجاه يرون أن السوق وحده لا يمكنه أن ينظم كل شيء، وأن فرضية اختفاء الدولة فيها مبالغة كبيرة وقصور في

استيعاب إفرازات العولمة. صحيح أن العولمة قلصت من دور الدولة في بعض المجالات، لكنها في حقيقة الأمر تعيد صياغة وظائفها، بل وتجعل من دور الدولة دورا لا غنى عنه. فدور الدولة في الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية والبيئية سيظل دورا مركزيا لدرجة أن البنك الدولي، أكد في الطبعة العشرين من تقريره السنوي أن « الأسواق لن يمكنها أن تنمو وتتطور في غياب دولة فاعلة ومصداقة ». ويطالب البنك الدولي بإحياء دور الدولة « ليس كمتدخل مباشر ولكن كشريك، وكمحفز ومحرك للنمو »[8]. العولمة مازالت بحاجة للدولة والدولة ليست نقيض العولمة. فبدون التعاون الدولي، الذي يمر حتما عبر الدول، لا يمكن أن تسير التحولات في الطريق السليم[9].

2 ـ الاتجاه الثاني : العولمة وتآكل الدولة الوطنية وانهيار السيادة

خلافا للاتجاه الأول، يرى أنصار هذا الإتجاه نهاية النظام الدولي الحديث الذي تعتبر الدولة الوطنية وسيادتها بمفهومها التقليدي المعروف بؤرته ومحور تركيزه. ويعتبر الياباني كينشي أوهيمي (**Kenichi Ohmae**) في كتابيه المشهورين « نهاية الدولة القومية » و « عالم بلا حدود »، من أبرز رواد هذا الاتجاه.

ينطلق أوهيمي بتحليله لآثار العولمة علي سيادة الدولة الوطنية بتأكيده أن « المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعل الدولي »[10]. الدولة كما يراها أوهيمي لم تعد ظاهرة طبيعية ضرورية لتنظيم النشاط الإنساني، لقد شكلت العولمة

تحديا كبيرا لسيادة الدولة الوطنية وشرعيتها وهددت هويتها الوطنية واستقلاليتها السياسية، وذلك بنقل جزء كبير من سلطاتها إلى الأعلى؛ لمؤسسات فوق وطنية وإلى الأسفل إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. فمنذ نهاية الحرب الباردة تغيرت أولويات الدولة وسياساتها بحيث أصبحت السياسات التجارية والصناعية أكثر أهمية من السياسات الدفاعية والسياسات الخارجية للدول[11].

وبذات السياق، يساند ريتشارد أوبرن (**Richard O'Brien**) هذا التوجه في كتبه المعنون « نهاية الجغرافيا »، والذي يركز فيه على أهمية حركة رأس المال وانسيابه عبر الحدود وانتقاله للمكان الذي يشعر فيه أنه حر بعوائد عالية ومخاطر قليلة. ويشير بشكل خاص إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة (**Foreign Direct Investments**) كإحدى آليات العولمة التي تتخطى حدود الدولة الوطنية وسيادتها، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة، متى دخلت إلى الدولة الوطنية فإنه لم يعد بالإمكان اعتبارها، أو النظر إليها على أنها من موجودات الاقتصاد الوطني، نظرا للامتيازات التشريعية والمالية التي وفرتها لها الدولة الوطنية لاستقطابها.[12] وهذا ما يجعل الدولة الوطنية تتصرف كمشروع تجاري يبحث عن حلفاء تجاريين، وبذلك تصبح قوى السوق تنمو على حساب قوة الدولة الوطنية وسيادتها. وهذا ما دفع سوزان سترينج (**Susan Strange**) إلى الاستنتاج بأنه في عالم العولمة« الأسواق تربح والحكومات تخسر »[13] أو بتعبير اندرو ماسي (**Andrew Massey**) «سوقنة الدولة» (**The Marketization of States**)[14]

ولعل أفضل من عبر عن مأزق الدولة الوطنية في ظل العولمة، العالم الاجتماعي الأمريكي دانيال بل (**Danial Bell**) والذي لخصه في عبارته المشهورة « الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي، التدهور البيئي، المخدرات، الإرهاب) وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى »[15].

« the State was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones »

لقد خلقت العولمة عالما مليئا بالتعقيدات للدرجة التي دفعت بالدولة إلى التركيز على المشكلات الكبرى كالأمن والاقتصاد الدولي والتخلي من خلال الخصخصة عن المشكلات الصغرى كالتعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية... الخ، والنتيجة هي أن الدولة تخلت عن المهمات الصغرى (لتتفرغ لما هو أكبر وأخطر) ولكنها عجزت عن أداء المهمات الكبرى لأنها اكتشفت أنها (أي الدولة) أصغر من المهمات، وهنا تجسدت أزمة الدولة. إن متاهة الدولة بين التخلي عن الوظائف الصغرى والفشل في أداء الوظائف الكبرى أفرز قوتان تحلان محلها بشكل تدريجي؛ ففي الوظائف الصغرى أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنوع الثقافي تحل محل الدولة، بينما تماهت وظيفة الدولة في مجال المهمات الكبرى مع المؤسسات الدولة والشركات العابرة للقوميات لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية، وهنا تتساوى الدول الكبرى والصغرى[16].

أي من الاتجاهين السابقين يصف الواقع الذي نعيشه حاليا : هل نحن بصدد نظام يبقى الدولة كما هي، أم أننا بصدد نظام يعمل على صياغة نمط جديد للدولة ؟

أن العولمة قد عملت على نقل السيادة القومية إلى طور جديد ومختلف عن المراحل السابقة التي عاشتها. فالسيادة القومية بمفهومها الكلاسيكي لم تعد موجودة، لكن معطياتها وملامحها تغيرت للتناسب مع درجة التغيرات الهائلة التي أصابت النظام الدولي. حتى أن بعض المفكرين يذهبون إلى أبعد من ذلك بقولهم أن السيادة كمفهوم في أدبيات السياسة هو في الأصل مفهوم غير متماسك وليس من السهل تعريفه[17]، وعليه فإن القول بأن العولمة قد قوضت دعائم السيادة لهو أمر فيه شيء من المبالغة. وبهذا الصدد تقول روث لابيدوث (**Ruth Lapidoth**) أنه « لا العولمة ولا الاعتماد المتبادل من قبلها تتحديا سيادة الدولة : الدول فقط هي التي تتحدى سيادة بعضها البعض ». إذا كان للعولمة من تحد فهو تحديها لما تسميه لابيدوث «السيادة الإجرائية » (**Operational Sovereignty**) للحكومة، أي مقدرتها على ممارسة السيادة خلال عملية صياغتها للسياسات العامة.[18]

إن الدولة ليست في طور الزوال والاختفاء، لكنها كما يقول ريتشارد هيجوت (**Richard Higgot**) « سوف تتوزع إلى أجزائها الوظيفية (كالمحاكم، والمؤسسات المنظمة للأنشطة، والهيئات التنفيذية، وحتى التشريعية) مُشكِّلةً شبكة تتعامل مع مثيلاتها في الخارج يتمخض عنها نظام كثيف من العلاقات يتخطى الحدود الوطنية ويضغط على الدولة ويساعدها لتجد حلولا ناجعة للمشكلات الناجمة عن العولمة »[19].

إذا كانت العولمة، كما يقول السيد يس « عملية تاريخية غير قابلة للارتداد »[20]، وغذا كانت العولمة تتطلب « المزيد من الدولة »، لحماية السوق ولحرية الفاعلين به، فإن الأمر بحاجة إلى صيغة توفيقية بين سيادة الدولة ومصالح القطاع الخاص. إنه بدون التعاون العالمي، الذي يمر حتما عبر الدول، لا يمكن أن تسير التحولات العالمية في الطريق السليم[21]. وإنه بالإمكان، بل أصبح من الضروري، أن يتعايش الفاعلون الدوليون، من دول وغيرها، جنبا إلى جنب في حالة من الاعتماد والتكامل المتبادلين، وليس من المبرر النظر إلى أن علاقتهما بعضهما ببعض هي بالضرورة علاقة تربص وتحد.

لقد طرح بعض المفكرين[22]، على سبيل المثال، صيغا لمثل تلك العلاقة التوفيقية، ولئن كانت هذه الصيغ تبدو متفائلة إلى حد ما، فإن ضرورات المرحلة تدعونا إلى تفحصها والوقوف عندها. إن فكرة إنشاء « نظام ديموقراطي عالمي للسياسات العامة » (**Democratic Global Public Policy System**) تتشارك فيه كل القوى الاقتصادية في النظام الدولي (دول وغير دول) لصياغة وتنفيذ تلك السيسات، من شأنه أن يخلق علاقة متوازنة بين الدولة وسيادتها من جهة، ومؤسسات العولمة ومصالحها من جهة أخرى. نظام بفكرته قريب لما يسميه آرنست أوتو زمبيل (**Arnst Otto Czempiel**) « السلطة المجتمعية » (**Societal Regime**) يملأ الفراغ الكوني (**Global Space**) الواقع بين الدول الوطنية أو نظام مشابه لنظام « الديمقراطية التشاركية» (**Deliberative Democracy**) الذي نادى بها هابرماس (**J. Habermas**) وهو النظام الذي يرى فيه آلية توفق بين المصالح والهويات الوطنية.

ومهما يكن من أمر فإنه من المتفق عليه، أن ليس هناك نظرية قاطعة بالنسبة إلى سيادة الدولة الوطنية، فالدول في حالة تطور مستمر بتطور الوظائف التي تقوم بها، فالتاريخ شهد انتقال الدولة من نمط « الدولة الحارس » إلى نمط

« الدولة الخادم » إلى « دولة الرفاه »، ثم إن مفهوم الدولة شيء حديث أصلا، حيث لم تظهر بمفهومها الحديث إلا قبل ما يزيد على 350 عاما خلت، وبعد سلام وستفاليا عام 1648، وليس هناك ما يبرر القول أن الدولة خالدة لا تتغير، وهذا ينطبق أيضا على مفهوم السيادة التي تغير مضمونها فعلا خلال العقود الأخيرة.

وعليه، فإن حتمية التطور تفرض على الدولة التكيف مع الواقع وتطوير مؤسسات وآليات جديدة تسهل لها أداء وظائفها، وبما أن الدولة هي ما تفعله أو ما تقوم به، فإن ما تواجهه من تغيرات لابد وان يؤدي إلى تغيرات في طريقة مواجهتها لتلك المتغيرات. يضاف إلى ذلك بعد آخر متعلق بسيادة الدولة الوطنية، وهو أن السيادة لا تتضمن السيادة على المكان فقط، والتي من خلالها تطبق القوانين والسياسات، التي تستمد الدولة منها استراتيجياتها في التعامل مع الدول، لكنها تتضمن أيضا تقسيما مهما بين الداخل والخارج، بين «نحن» و «هم»، بين المحلي والخارجي، وهو البعد الأهم لأنه يشمل مجال تعريف الأفراد داخل الدولة لهويتهم وخصوصيتهم الحضارية. وهذا الذي يدفعنا إلى الأخذ بالاعتبار، ليس فقط البعد الجيوسياسي للعلاقات الدولية، وإنما أيضا البعد الثقافي السوسيولوجي الضروري المميز لهوية الأفراد وتلك الدولة. ذلك هو البعد الذي سيظل ملازما للدولة دائما، وما تزايد عدد الدول وزيادة النزعات الانفصالية في النظام الدولي المعاصر إلا دليل على ذلك.

وفي الختام، لابد من الوقوف أمام الحقائق الآتية :

1. إن الحقيقة التي لا مجال لإنكارها هي أن الدولة الوطنية، ومنذ ظهورها بمفهومها الحديث، لم تكن في يوم من الأيام بمنأى عن التأثر بما يجري خارج حدودها، سواء أكانت تلك التأثيرات مستمدة من جوارها (كما كان عليه الحال خلال النظام الثنائي القطبية الذي ظل سائدا لغاية نهاية الحرب الباردة) أم من تأثير التغيرات التي حدثت نتيجة ثورة التكنولوجيا والمعلومات كما هو عليه الحال اليوم.

2. إن الظروف التي تحكم ممارسة الدولة لسيادتها قد طرأ عليها الكثير من التغير، فنظرا للتعقيدات المتزايدة لقضايا المجتمع الدولي، لم يعد مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل، هو المبدأ السائد في العلاقات الدولية. وقد توسعت مبادئ القانون الدولي إلى الحد الذي أصبح يضع قيودا على الدول ويحدد لها ما الذي تستطيع أو لا تستطيع فعله، حتى فيي قضايا شديدة الحساسية، كعلاقة الدولة مع مواطنيها في مجال الحريات وحقوق الإنسان وقضايا المرأة وعمالة الأطفال والبيئة وغيرها. وظهر في النظام الدولي لاعبون دوليون فاعلون في تلك القضايا والتي، إلى عهد قريب، كانت من اختصاص الدول التي لا ينازعها فيها أحد. وعليه وكما يقول حسن البزاز، فإنه «... عندما يتم الاتفاق على أن الدولة تمثل الشخصية القانونية الكاملة للقانون الدولي، وترتبط تماما بعدم التبعية وبالمساواة المعنوية من الأطراف الدولية الأخرى، وتمارس سيادتها الداخلية والخارجية، عندها يمكن الحديث عن «دولة » كاملة السيادة »[23].

3. ترتب على ما تقدم تغيرا في مفهوم قوة الدولة وسيطرتها على مواطنيها، فانتقل ذلك المفهوم من قوة الإرغام إلى قوة الشرعية، وأصبح التطور الدولي يشير إلى غلبة الثانية على حساب الأولى، وأصبحت السيادة، حتى في نظر أشدّ أنصارها والمدافعين عنها، لا تعني بأي حال من الأحوال، حرية الدولة المطلقة في أن تفعل بمواطنيها ما تشاء، وبذلك أصبحت السيادة مسؤولية أكثر منها أداة رقابة وضبط: مسؤولية الدول في حماية مواطنيها بأرواحهم وحقوقهم وحرياتهم وفي توفير الرفاه بكل أبعاده. وهنا يظهر الفرق بين « قوة الدولة » و« دولة القوة ».

4. إن معطيات الواقع الدولي الراهن، تشير بوضوح إلى أن الدول القوية (بالمفهوم السابق) هي الدول التي تتميز بالكفاءة وبالشرعية، وهي فقط القادرة على الاستفادة من منافع الحرية والانفتاح في مجالات التجارة والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن فوائد العولمة لن تتحقق إلا لدول تتمتع بعلاقات متوازنة مع غيرها من الدول، وبسلام ووئام داخليين، ضمن بيئة تحترم حقوق الإنسان وحرياته ومفسحة المجال لمجتمع مدني مستقل وفاعل. فالعولمة، كما يقول برهان غليون « ليست قاعة ضيوف مفتوحة لمن يريد »[24]. ومن هذا المنطلق، فإن الدول تتفاوت في درجة استجابتها أو تعاملها مع العولمة، وبالتالي قد يكون من الصعب أن نصل إلى نمط واحد لردود فعل الدولة الوطنية إزاء العولمة.

5. وبهذا المجال فإنه يمكن القول أنه وعلى الرغم من الكم الهائل من الدراسات حول العولمة، إلا أن الدراسات التي استطاعت استخدام مقاييس

كمية لتحديد مدى العولمة في بلد معين لنحكم على مدى أثر العولمة في قوة الدولة مازالت نادرة.

فالدراسة الوحيدة التي ظهرت في هذا المجال، تلك التي استخدمت مقياس كيرني (**Kearney**) للعولمة، والتي حددت مجموعة من المؤشرات الخاصة بقياس العولمة، واختبرتها بتطبيقها على خمس وعشرين دولة مثلت أنماطا مختلفة من الدول الغنية والفقيرة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن سنغافورة كانت أكثر الدول عولمة، والفليبين الأسرع عولمة، وكانت مصر هي الأقل والأبطأ في العولمة. وهنا نتساءل هل الدولة في مصر (بمفهوم الكفاءة والشرعنة) أقوى من سنغافورة ؟[25] سؤال لعله حريّ بأن يكون مدخلا للنقاش.

هوامش الدراسة

1. Malcom Waters, Globalization (Routledge, London,1995) P125.

2. Richard Higgot, Globalization & Regionalization : New Trends In World Politics (the Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1998) P.13.

3. Paul Hirst and Graeme Thompson, Globalization in Question (Cambridge : Policy press, 1995); Robert Keohane and Helen Minler (eds), Internationalization & Domestic Politics (Cambridge: cambrdge University press, 1996); Robert Boyer and Daniel Drache (eds), States Against Markets: The Limits of Globalization (London: Routledge, 1996); Antony Giddens , Modernity and Self- Identity: Self and Society in the Later Modern Age (Stanford, CA., Stanford Univ. Press, 1991); Michael Mann, « Nation State in Europe and other Continent: Diversifying, Developing, Not Dying », Daedalus, 1998.

4. وليد عبد الحي، « تأثير العولمة على الدولة القومية »، في محمد الأرناؤوط (محرر)، العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2000، ص 98.

5. فاديا سامي حصاونه، تأثير التكنولوجيا على السيادة القومية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، 2003، ص 142.

6. بريجينسكي، نقلا عن سامية حصاونة، المرجع السابق، ص 144.

7. نقلا عن *John Baylis & Steve Smith, The Globalization of World Politics (Oxford Univ. Press, 1997) PP. 128-144.*

8. عبد النور عنتر، « الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي » شؤون الأوسط، عدد 107، صيف 2002، ص 76.

9. المرجع السابق، 77.

10. Richard Higgot op cit, P.78.

11. Ibid, P 17.

12. Richard O'Brien, Global Financial Integration: The End of Geography (London: Pinter Publishers for the Royal International Affairs, 1992).

13. Susan Strange, The Retreat of the State (Cambridge University Press, 1996) P.5.

14. Andrew Massey, (ed)., Globalization & Marketization of Government Services (Macmillan Press Ltd., 1997). P.14.

15. Ostry Sylivia, Globalization and Sovereignty, J. R Mallory Annual Lecture, Mc Gill University, www.utoronto.ca/cis/malory.pdf. p.1.

16. وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 155.

17. Wolfgang H. Reinicke and Jan Martin Witt, Interdependence, Globalization, and Sovereinty, in Danish H. Sheton, (ed), Commitment and Compliance: The Role of Non-Binding Norms in the International Legal System (Oxford, Oxford University Press, 1999) p.11.

18. Ibid, P12.

19. Richard Higgot op cit, P.56.

20. السيد يس، « نحو خريطة معرفية للعولمة »، التقرير الاستراتيجي العربي، 1997 ـ 1999. ص 37.

21. عبد النور عنتر، مرجع سابق، ص 77.

22. Reinicke and Witt op cit, P. 14.

23. حسن البزاز، عولمة السيادة : حال الأمة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 15.

24. برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة: حوارات لقرن جديد، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص 34.

25. وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 104 ـ 105.